ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

161 EX/7
١٦١م ت/٧
باريس، ٢٠٠١/٣/٢٢
الأصل: انجليزي

الدورة الحادية والستون بعد المائة

البند ٣,٢,١ من جدول الأعمال المؤقت

مشروع اقتراح وخطة عمل لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية

الملخص

يقدم المدير العام هذه الوثيقة وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٢/٥٤ وعملاً بالقرار ١٥٩م ت/٧,١,٣، الذي رحب بقرار الجمعية العامة الذي يعتبر إعلان عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية جزءاً من الجهود المبذولة على الصعيد العالمي من أجل توفير التعليم للجميع، والذي أذن للمدير العام بأن يعد مشروع خطة عمل لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، بهدف توفير التعليم للجميع وبناء على نتائج منتدى داكار العالمي للتربية، وأن يعرضه على المجلس التنفيذي كي ينظر فيه خلال دورته الحادية والستين بعد المائة، ثم يعرضه على الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وتستند هذه الوثيقة إلى التعليقات والملاحظات التي أبداها المجلس في أثناء مناقشة البند الفرعي ٧,١,٣ في الوثيقة ١٥٩م ت/٢٨. كما أخذت في الاعتبار نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بناء على طلب الجمعية العامة الوارد في القرار ١٢٢/٥٤.

القرار المطلوب: الفقرة ٢٨.

المقدمة

١ – اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والخمسين قراراً (القرار A/RES/54/122 المؤرخ في ٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠) اقترحت فيه النظر في إعلان عقد للأمم المتحدة لمحو الأمية. وطرح هذا الاقتراح على بساط البحث للمرة الأولى في المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار (COFINTEA V)، هامبورغ ١٩٩٧، ثم أيده اجتماع المائدة المستديرة الذي عُقد في إطار المنتدى العالمي للتربية (داكار ٢٠٠٠)، وأعيد التأكيد عليه في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة (جنيف ٢٠٠٠).

٢ – والتزم المجتمع الدولي في داكار، في إطار المنتدى العالمي للتربية، بالعمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ "تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي" و "تحقيق تحسين بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات محو أمية الكبار." وبعبارات أعم ولكن بنفس اللهجة الملحة، كانت هذه الأهداف مدرجة في إعلان كوبنهاغن الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، وأعيد التأكيد عليها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عُقدت بمناسبة مرور خمس سنوات على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، يجب التوصل، بحلول هذا التاريخ، إلى أن يكون ١١٣ مليون طفل قد التحقوا ببيئة مدرسية جيدة، وأن يكون نحو ٥٠٠ مليون من الشباب والكبار قد تعلموا استخدام مهارات الكتابة والقراءة في حياتهم اليومية.

٣ – يوجد في العالم زهاء ٨٨٠ مليون أمي من الشباب والكبار و ١١٣ مليون طفل لا يزالون محرومين حتى الآن من الالتحاق بالمدرسة، وتستمر أعدادهم في زيادة أرقام الإحصاءات العالمية للأمية كل سنة. وهم أفقر فئة من الفقراء ومعظمهم – أي ثلثا الأميين الكبار و ٦٠ في المائة من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس – من الفتيات والنساء. وتُعدّ نسبة محوِ أمية الكبار في افريقيا الواقعة جنوب الصحراء، وفي جنوب وغرب آسيا أضعف نسبة في أقل المناطق نمواً في العالم، إذ بلغ متوسطها في المنطقتين على التوالي ٥٧٪ و ٥٨٪. ولكن زهاء ٦٠٠ مليون من الأميين الشباب والكبار يوجدون في البلدان التسعة الكبرى التي تضم أكثر من نصف سكان العالم. إن استمرار تطابق خارطة الأمية مع خارطة أوجه التفاوت على الصعيد الاجتماعي بين الجنسين وعلى المستوى الإثني، أمر يجعل الكفاح من أجل محو الأمية كفاحاً لا يتوقف عند حدود الأهداف التربوية، بل يشمل العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية وتمكين البشر. ومن ثم أكد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ تأكيداً خاصاً على تعليم النساء والفتيات. كما شدد قرار الأمم المتحدة ٥٨٦/٥٥ بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠)، "على الدور الحيوي للتعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب الموجه للبنات خاصة في تمكين أولئك الذين يعيشون في الفقر". إن محو الأمية هو مفتاح التعلّم المستديم وأسباب العيش، والفرص التربوية كذلك.

٤ – طوال التسعينات وتحت مظلة "التعليم للجميع"، بُذلت جهود هامة ولا سيما فيما يخص الأطفال والتعليم الابتدائي؛ بيد أن احتمالات تعميم محو الأمية مازالت غير مشجعة. وكما ورد في عملية تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠، تمثلت الإنجازات منذ عام ١٩٩٠ فيما يلي:

- ازداد عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية بنحو ٨٢ مليون تلميذ؛
- حققت الدول النامية ككل نسبة تزيد على ٨٠ في المائة في معدلات التسجيل الصافية؛
- طرأ تحسن محدود على المساواة بين الجنسين في التسجيل في التعليم الابتدائي بمناطق كثيرة، إذ ارتفع عدد الفتيات في المدارس عام ١٩٩٨ بمقدار ٤٤ مليون فتاة قياساً بعام ١٩٩٠؛
- انخفضت معدلات الرسوب والتسرب؛
- جرى توسع متواضع في مجال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة لا سيما في المناطق الحضرية؛ إذ أن أقل من ثلث الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الست سنوات والذين يفوق عددهم ٨٠٠ مليون طفل في العالم، يستفيدون اليوم من أي نوع من أنواع التعليم في السن المبكرة؛
- ارتفع المعدل الإجمالي لمحو أمية الكبار إلى نسبة ٨٥ في المائة للرجال و ٧٤ في المائة للنساء، ولكن هاتين النسبتين بعيدتان عن الهدف المنشود، وهو خفض معدلات محو أمية الكبار إلى نصف المستوى الذي كانت عليه في ١٩٩٠؛
- تحقق نمو بطيء في التعليم غير النظامي والتدريب على اكتساب المهارات.

٥ – ووفقاً لآخر تقديرات اليونسكو، وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، سيبلغ عدد الأميين الكبار بحلول عام ٢٠١٠ نحو ٨٣٠ مليون شخصاً، وقد تنخفض نسبتهم من ٢٠ في المائة إلى ١٧ في المائة فقط (أي أن واحداً من كل ستة أشخاص راشدين في العالم سيظل أمياً). ومن ناحية أخرى، أصبحت تلبية احتياجات التعليم الأساسية لدى الأطفال والشباب والكبار عملية متزايدة التعقيد، نظراً لارتفاع مستويات التعليم التي تقتضيها المجتمعات الحديثة، وكذلك الطبيعة الأعقد لبرامج محو الأمية من أجل استخدام الوسائل المتطورة، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال.

٦ – إن هذا الوضع غير مقبول في عالم بات فيه الانتفاع بالمعلومات والمعارف ومعالجتها أساساً لتوافر الفرص والنمو. وسيفتح هذا العقد نافذة حاسمة على التغيير، إذ أنه يتيح فرصة لإعطاء المزيد من الزخم لالتزامات داكار. وهذه الفرصة يجب ألا تفوّت. وعلينا خلال هذا العقد أن نواجه التحدي المتمثل في اتخاذ التدابير وتخصيص الموارد التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف الدولية من حيث النسب المئوية، وإلى خفض الأرقام المطلقة على السواء. ويبين الملحق ١ في رسم بياني العجز الواضح في تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠١٥ إذا لم تتغير الاتجاهات الحالية.

٧ – طوال العقود القليلة الماضية، بدا عام ٢٠٠٠ كأجل حددته البشرية لنفسها من أجل تحقيق بعض أهم تطلعاته، ومن بينها تعميم محو الأمية. وها نحن عند منعطف القرن، إلا أن محو الأمية للجميع – أطفالاً وشباباً وكباراً – مازال غاية لم تتحقق وهدفاً دائم التحرك. يمكن تعليل هذا الوضع بالإشارة إلى تضافر عدد من الأسباب منها طموح الأهداف، وعدم كفاية الجهود وتطابقها، وعدم ملاءمة الموارد والاستراتيجيات، وسوء تقدير مستمر لكبر المهمة وتعقيدها. وتبين الدروس المستفادة طوال هذه العقود

الماضية، في جميع الأحوال، أن تحقيق هدف تعميم محو الأمية لا يتطلب زيادة الجهود المبذولة وتحسينها فحسب، بل وتجديد الالتزام السياسي واتباع نهوج مختلفة على جميع المستويات: محلياً ووطنياً ودولياً. هناك حاجة ملحة **لتجديد الالتزام بمحو الأمية للجميع** عن طريق مبادرة جديدة كبرى على نطاق العالم تركز على محو الأمية باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الالتزام العالمي والمتجدد بتوفير التعليم للجميع وتحقيق التنمية الاجتماعية.

٨ – وتتطلب سياسات وبرامج محو الأمية اليوم تجاوز المفهوم المحدود لمحو الأمية الذي كان سائداً في الماضي. فمحو الأمية للجميع يقتضي **رؤية متجددة لمحو الأمية للجميع**، تعزز الذاتية الثقافية، والمشاركة الديمقراطية، والمواطنة، والتسامح، واحترام الآخرين، والتنمية الاجتماعية، والسلم، والتقدم. ويجب أن تكون هذه الرؤية مبنية على الإقرار بأن محو الأمية غير مقيّد بفئة معينة من العمر (الطفولة أو سن الرشد) أو بمؤسسة (أي النظام المدرسي) أو بقطاع (أي قطاع التربية)؛ وبأنه يرتبط بمختلف أبعاد الحياة الشخصية والاجتماعية والتنمية؛ وبأنه عملية تعلّم لمدى الحياة. وتتطلب مثل هذه الرؤية المتجددة لمحو الأمية للجميع طرائق متجددة للعمل وإجراءات وآليات جديدة للرصد والمساءلة.

- لماذا نريد عقداً للأمم المتحدة لمحو الأمية؟

لأن تعميم محو الأمية – بالنسبة للأطفال والشباب والكبار – يظل تحدياً كبيراً من حيث الكم والنوع سواء للبلدان النامية أو الصناعية.

ولأن محو الأمية حق أساسي من حقوق الإنسان، وحاجة أساسية من احتياجات التعلّم، ومفتاح لتعلّم كيفية التعلّم.

ولأن المعارف والخبرة المكتسبة قد أثبتت أن الكفاح في سبيل محو الأمية يتطلب جهوداً مكثفة ومركزة ومستديمة تتجاوز البرامج أو المشروعات أو الحملات المصممة لمناسبة واحدة.

ولأن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كثيراً ما تكون المحفل العالمي الوحيد لاستحداث استراتيجيات للانتفاع بالحق في التعليم، وهو حق الإنسان الأساسي، وبخاصة الحق في التعليم للجميع، كما يفهم من "الإعلان العالمي حول التربية للجميع، جومتيين، ١٩٩٠"، وكما جرى التأكيد عليه في المنتدى العالمي للتربية، داكار ٢٠٠٠.

الأهداف

٩ – تهدف مبادرة الأمم المتحدة هذه إلى إعطاء **صوت للجميع وفرص التعليم للجميع** من خلال **عقد لمحو الأمية للجميع**. ويرمي العقد إلى إعطاء مزيد من الزخم لتحقيق أهداف التنمية الدولية، وإيلاء الأولوية لإتاحة الفرص للفئات التي تفتقر إليها: أي أشد الناس فقراً وأكثرهم تهميشاً.

(أ) **صوت للجميع** – في عالم يشهد تحولاً نحو العولمة، غالباً ما يكون صوت الفقراء والمهمشين ضائعاً، فيختفون اجتماعياً ويسكتون سياسياً. ومحو الأمية للجميع هو مفتاح امتلاك القدرة على التعبير عن الذات والمشاركة في مناقشة القضايا المطروحة في مجتمع اليوم القائم على

المعرفة. ويعتبر محو الأمية الخطوة الأولى الحاسمة في التعليم الأساسي الذي هو "وسيلة أساسية لتأمين المشاركة الفعالة في مجتمعات واقتصادات القرن الحادي والعشرين". (إطار عمل داكار: الفقرة ٦). إن وجود جيل من المواطنين الفاعلين مستقبلاً يتوقف على جودة التعليم الذي يوفر للأطفال في الوقت الحاضر. فالقرائية من حيث هي القدرة على الاتصال كتابياً تمكّن المرء من التعبير عن أساليبه الدينامية الخاصة في اكتساب المعرفة، وعن واقعه الاجتماعي الخاص، وتمكنه من مشاطرة ذلك. وتُمكّن القدرة على القراءة والكتابة باللغة الأم وبلغات أخرى، من تشكيل قاعدة من المعارف المحددة ثقافياً من خلال عملية مقصودة، وإعطاء قيمة جديدة للمعارف المحلية بحيث يمكن تداولها على نطاق أوسع واستخدامها كقاعدة لمواجهة إبداعية مع معارف أشخاص آخرين. والقرائية تجعل الناس قادرين على المشاركة الفعالة في العمليات الديمقراطية، وعلى ممارسة حقوقهم والاضطلاع بمسؤولياتهم كمواطنين.

(ب) **فرص التعليم للجميع** – يمثل محو الأمية الخطوة الأولى نحو التعلّم المستديم، ونحو تعليم "موجه نحو إطلاق المواهب والقدرات الكامنة لكل شخص وتنمية شخصيات الدارسين لتمكينهم من تحسين حياتهم وتطوير مجتمعاتهم." (إطار داكار: الفقرة ٣). إن القدرة على القراءة والكتابة تمكّن من الانتفاع بكم من المعارف الواردة من آفاق أخرى وتجعل المتعلمين، كباراً وصغاراً، قادرين على تقدير منفعتها وقيمتها. فالقرائية تساعد على بناء وتعزيز التعلّم للجميع مدى الحياة.

(جـ) **محو الأمية للجميع: رؤية متجددة** – في سبيل إعطاء صوت للجميع وإتاحة فرص التعلّم للجميع، يتطلب محو الأمية للجميع ما يلي:

- توافر التزام متجدد من الجميع، أي: الحكومات الوطنية، والمجتمعات الوطنية، والمجتمعات المحلية، والوكالات الدولية.
- تجاوز فئات العمر: لأن ذلك يمثل شرطاً أساسياً في التعلّم مدى الحياة ومفتاح التعلّم المتبادل بين الأجيال وعبرها.
- استهداف الجميع: الأطفال والشباب والكبار، الفتيات والفتيان، والنساء والرجال، والريف والحضر، وبلدان الجنوب والشمال.
- ضمان مستويات فعلية ومستديمة في مجال القرائية. ويترتب على ذلك ضمان توافر الظروف والفرص الملائمة لتنمية القرائية في الأسرة والمجتمع المحلي ومكان العمل والنظام المدرسي ووسائل الإعلام.
- اعتماد سياسات فعّالة وبذل جهود جماعية لا في سبيل اكتساب مهارات القراءة والكتابة فحسب، بل وفي سبيل استخدام هذه المهارات بطرق متعددة ومفيدة كوسيلة للتعبير والاتصال والتعلّم مدى الحياة.

(د) **عقد للجميع** – لم تنجح الجهود المبذولة حتى الآن في توفير فرص تعليم القراءة والكتابة لبعض الفئات من السكان، أي: النساء والفتيات، والفقراء في المناطق الحضرية والريفية، والأقليات والسكان الأصليين، وسكان المناطق النائية، وسكان المناطق التي تعيش حالة ما بعد النزاعات، والسجناء وفئات أخرى كثيرة. إن محو الأمية هو جزء رئيسي من الكفاح في سبيل تخفيف وطأة الفقر بزيادة قدرة الفقراء على التحكم في حياتهم الخاصة. ولكي تكون جهود التعليم للجميع حقاً **شاملة للجميع**، ينبغي أن يركّز العقد على هذه المجموعات السكانية بوجه خاص.

١٠- وفي سبيل تحقيق رؤية محو الأمية للجميع، مع التركيز بوجه خاص على تلك المجموعات السكانية التي لم تنتفع بالاستراتيجيات الحالية، سيجري السعي في إطار العقد إلى تحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز **الإرادة السياسية**، سواء لدى الحكومات الوطنية أو المجتمع الدولي، من أجل تكريس جميع أنواع الموارد المتاحة لتحسين معدلات محو الأمية؛ وذلك على أساس وعي أكبر بالحاجة إلى محو الأمية واعتراف متزايد بدورها المركزي؛ والعمل أيضاً على تحسين فعالية التعليم الابتدائي لضمان ممارسات مستديمة في مجال محو الأمية.

(ب) إيجاد **البيئات المؤاتية لرسم سياسات تشمل عدداً أكبر من الأطراف**، وتتيح قيام مشاركة نشيطة وواسعة النطاق في الترويج لمحو الأمية، والعمل بوجه خاص على إقامة شراكات، وتخصيص موارد، واعتماد نهوج تجديدية من أجل الوصول إلى أشد المجموعات السكانية فقراً وأكثرها تهميشاً، واستحداث نهوج بديلة للتعليم المدرسي وغير المدرسي.

(جـ) استنباط **استراتيجيات جديدة** وتصميمها، ولا سيما على المستوى الوطني، بحيث تصبح الأطراف الفاعلة محلياً قادرة على توفير فرص تعليمية ملائمة ورفيعة المستوى من أجل اكتساب مهارات القرائية مع ربطها بأهداف التخفيف من وطأة الفقر.

المبادئ الرائدة

١١- ترمي المبادئ الرائدة التالية إلى توجيه الجهود التي ستبذل في إطار العقد، بحيث تكون الأساس الذي ترتكز عليه طاقات مختلف الأطراف الفاعلة:

(أ) **الاستناد إلى الحقوق**: إن الحق في التعلّم وفي الانتفاع بالتعليم يمثل نقطة البداية. وتشكل القدرة على القراءة والكتابة جزءاً أساسياً من هذا الحق. فلكل فرد الحق في الكتابة والقراءة لأغراضه الشخصية. ومن ثم، فإن إعمال هذا الحق ليس خياراً، وإنما واجباً يقع على عاتق الحكومات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي.

(ب) **التركيز على الانتفاع**: يجب بذل جهود متواصلة لضمان عدم حرمان أي إنسان من فرص اكتساب مهارات القراءة والكتابة؛ ولذلك يجب تذليل جميع العوائق أياً كان نوعها – من عوائق اجتماعية، وجغرافية، وعوائق متعلقة بالجنس، وعوائق ثقافية، ولغوية، وإثنية، واقتصادية.

(جـ) **التركيز على الفقر**: يجب أن تندرج جهود محو الأمية في نهج متكامل للقضاء على الفقر، يهدف إلى خفض عدد الأشخاص الذين يعيشون بدولار واحد أو بأقل من دولار في اليوم، إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وسيتطلب ذلك اتخاذ مبادرات لإقامة روابط مع قطاعات أخرى، كالصحة، وإنتاج المواد الغذائية، والشركات الصغيرة، والتدريب على المهارات.

(د) **التوجه نحو الشراكات**: إن السبيل الوحيد لضمان أقصى قدر من التأثير وأكبر درجة ممكنة من الفعالية في استخدام الموارد هو العمل معاً. لذلك لا بدّ من إقامة الشراكات، وخصوصاً على المستوى الوطني، بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية على أساس حوار منتظم ومفتوح.

(هـ) **الاهتمام بالجودة**: لا بد من الاهتمام بجودة التعليم لضمان تغيير حقيقي على المدى الطويل؛ فتأمين الاستخدام المستديم لمهارات القرائية سيعتمد على توافر مساهمات رفيعة المستوى (في التدريس والتوجيه) ومضمون تعليمي ملائم وعلى تعزيز بيئة تعليمية محلية.

(و) **التركيز على المتعلم**: يجب مراعاة بيئة وخصائص المتعلمين، سواء أكانوا من الكبار أو الصغار، لدى تحديد عملية اكتساب مهارات القرائية والغرض منها؛ ويجب اكتشاف ومراعاة طبيعة الأساليب المحلية لمحو الأمية؛ ويجب مراعاة وجود أكثر من لغة محكية عند اعتماد نهوج قائمة على التعليم المتعدد اللغات، كما يجب في عمليات التعلّم القائم على المشاركة أن تراعي المعارف المتوافرة.

(ز) **العمل على نطاق المجتمع المحلي ككل**: يجب تنظيم الفرص التعليمية بالنسبة للمجتمع المحلي ككل – الصغار والكبار، النساء والرجال، المسنين والشباب. ويجب إعادة النظر في الخطوط الفاصلة بين التعليم النظامي وغير النظامي وإيجاد نهوج جديدة من أجل تعزيز بيئة للتعلّم على نطاق المجتمع المحلي ككل.

(ح) **تهيئة بيئة للتعلّم**: لا تقتصر الجهود الرامية إلى تعميم محو الأمية على زيادة عدد المسجلين في المدارس أو في برامج تعليم الشباب والكبار. فالعمل على تهيئة بيئات ملائمة للتعلّم ومشجعة عليه – في المنزل والصفوف الدراسية وأماكن العمل وعلى صعيد المجتمع المحلي وفي المكتبات وساحات اللعب والرياضة – يُعدّ أمراً ضرورياً لاكتساب القدرة على القراءة والكتابة وتنميتها واستخدامها.

(ط) **توخي التأثير**: تحدد قيمة كل الأنشطة وفقاً لمدى تأثيرها على مستوى القاعدة الشعبية؛ ومن شأن اضطلاع المعنيين على المستوى المحلي وعلى نحو مستديم بمسؤولية بذل الجهود لمحو الأمية، مع توافر الدعم الملائم، أن يرفع مستوى الوعي بفرص النجاح وباحتمالات الفشل في تحقيق أقصى تأثير ممكن، وأن يؤدي إلى استخلاص الدروس والتقييم.

استراتيجيات رئيسية للتنفيذ

١٢- إن تحقيق محو الأمية للجميع يتطلب التعامل مع فئات وسياقات مستهدفة متعددة ومختلفة للغاية، مع بمختلف المؤسسات والنظم التعليمية المتاحة، ووضع استراتيجيات ومضامين وآليات مختلفة تتناسب مع كل من هذه الفئات والسياقات وتلائمها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

(أ) **الاضطلاع بأنشطة وفقاً للطلب يضطلع بها على المستوى القطري**: ينبغي أن تظل المسؤولية عن تنفيذ العقد محددة بالمستوى القطري – انطلاقاً من القاعدة نحو الأعلى وليس العكس. فينبغي أن يضطلع كل بلد، ضمن إطار عالمي موحد، بتحديد خطته وأنشطته الوطنية من أجل محو الأمية للجميع كجزء من الخطة الوطنية للتعليم للجميع، وذلك وفقاً لظروف البلد المعني واحتياجاته وإمكانياته الخاصة. وينبغي أن يكون كل بلد وكل مجتمع محلي حراً في تحديد الفئات السكانية المستهدفة، وفي تحديد الأولويات في إطار الخطة العشرية لمحو الأمية، وفي اختيار الاستراتيجية الواجب اعتمادها لجعل محو الأمية للجميع حقيقة واقعة.

(ب) **الاعتماد على الآليات القائمة** – تقوم جميع البلدان بتنفيذ وتطوير أنشطة في مجال محو الأمية في المدرسة وخارجها، كما توجد في بلدان كثيرة سياسات وتجارب تجديدية تريد تدعيمها. ومن ثم، فبدلاً من إنشاء بنى أو برامج جديدة أو محددة الغرض، يجب أن تعتمد الجهود التي ستبذل على ما هو قائم، أو أن تعززه أو توسع نطاقه أو تعيد توجيهه حسبما يقتضي الأمر. فأحد مفاتيح النجاح إنما يكمن بالتحديد في دمج أنشطة عقد محو الأمية في الحياة اليومية للأسر والمدارس والمجتمعات المحلية والوطنية وفي جداول أعمال المنظمات الدولية.

(جـ) **اتباع نهج مشترك بين القطاعات والمؤسسات والأطراف الفاعلة** – يتعلق محو الأمية بمختلف أبعاد الحياة والتنمية على المستويين الشخصي والاجتماعي. لذلك يجب ألا تقتصر جهود محو الأمية على التعليم بل يجب أن تشمل أيضاً مجموعة كاملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على ذلك، لم يعد من الممكن اعتبار تعليم مهارات القراءة والكتابة وتنميتها واستخدامها على أنه مسؤولية مؤسسة واحدة أو قطاع واحد أو طريقة تربوية واحدة. فلا النظم المدرسية ولا البرامج التعليمية غير النظامية قادرة وحدها على الاضطلاع بهذه المهمة. فالأمر يقتضي تكامل وتآزر الجهود فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجامعات والمنظمات العامة والخاصة والمجتمع المدني ككل. فالتقدم بخطى ثابتة نحو تحقيق محو الأمية للجميع يتطلب بذل جهود كبيرة تستند إلى تعبئة اجتماعية واسعة النطاق ومستديمة على المستوى المحلي والوطني والعالمي، تتجاوز حدود التربية كقطاع لتشمل المؤسسات والسياسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

(د) **استراتيجيات شاملة ومرنة وتعويضية** – يجب أن تتسم الخطط والاستراتيجيات الوطنية لمحو الأمية للجميع بالمرونة لكي تدمج مساهمات المجتمع المدني والدروس

المستخلصة خلال عملية التنفيذ، مع ما قد يطرأ من ظروف وتطورات جديدة أثناء العقد. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تفادي المزيد من التمييز ضد المناطق والفئات الأكثر حرماناً، يجب اتخاذ تدابير خاصة وتخصيص موارد للتعويض عن الاختلالات الإقليمية والاجتماعية فيما بين المناطق والمجتمعات المحلية.

(هـ) **الاستناد إلى المنطقة والمجتمع المحلي** – يجب أن تكون الأنشطة التي يضطلع بها على المستوى المحلي متجذرة في المجتمع المحلي المعني بها بحيث:

- تتخذ القرارات وفقاً لعملية تشاركية بكل معنى الكلمة، أي بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة والمؤسسات المعنية على مستوى المجتمع المحلي؛
- تتفق الخطة والأنشطة التي ستليها مع خصائص واحتياجات كل مجتمع ومنطقة من المجتمعات المحلية والمناطق، ومع ما لديها من مكتسبات؛
- يسهل ويتحقق التقارب والتكامل وإقامة الشراكات بين مختلف المؤسسات والأطراف الفاعلة على المستوى المحلي؛
- تحدد آليات الرصد والمساءلة تحديداً واضحاً على المستوى المحلي، على أساس الاستقلال الذاتي والمسؤولية.

آليات التنسيق

١٣- ينص إطار عمل داكار بوضوح على أن التقدم في تحقيق أهداف "التعليم للجميع" يعتمد على التدابير التي تتخذ على المستوى القطري وعلى إقامة شراكات فعالة ومتكافلة، ويؤكد على أن الأطراف الفاعلة الرئيسية على المستوى الوطني هي: الحكومات ومؤسساتها، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية وتنظيماتها، والقطاع الخاص. ويجب على الشركاء الآخرين، كوكالات المعونة ومنظومة الأمم المتحدة، أن تدعم جهود التعليم على المستوى الوطني من أجل تحقيق أفضل النتائج. وعلى العقد أن يوجه وينظم طاقات المجتمع الدولي لهذا الغرض.

١٤- وسيتمثل الشركاء الرئيسيون على المستوى الوطني فيما يلي:

(أ) الحكومات الوطنية: على الحكومات أن تضمن إدراج محو الأمية في صميم سياسات وجهود التعليم الأساسي بالنسبة لجميع الفئات العمرية وذلك عن طريق نهوج تربط بين التعليم النظامي وغير النظامي. كما أن عليها أن تضمن أن تكون هذه السياسات موجهة في المقام الأول نحو أشد الفئات عرضة للإهمال والحرمان لأسباب تتعلق بالدخل أو العمر أو الجنس أو العرق أو بأي ظروف أخرى؛

(ب) المجتمع المدني: يقتضي محو الأمية للجميع مشاركة اجتماعية واسعة النطاق وشعور عام بالمسؤولية. فلكل منظمة غير حكومية أو قائمة على مستوى المجتمع المحلي وتعمل مع الكبار والصغار على مستوى القاعدة، ولكل أسرة ومدرسة ومؤسسة تربوية وثقافية

ودينية، ولكل مكتبة، ومركز أكاديمي وبحثي، ولكل وسائل الإعلام والشركات الخاصة والرابطات الاجتماعية والأندية الرياضية، مكانتها ودورها في العمل من أجل تحقيق هذا الهدف، وذلك عن طريق العمل من خلال محافل وطنية للتعليم للجميع تشرك كل الأطراف الفاعلة المعنية في حوار مستمر وفي رسم السياسات. وقد نص إطار عمل داكار على ضرورة إنشاء مثل هذه المحافل، حيثما لا توجد بعد، وستحظى هذه العملية بدرجة عالية من الأولوية في بداية العقد؛

وسيعمل جميع الشركاء معاً على المستوى الوطني من أجل تخطيط وتنفيذ وتقييم جهود محو الأمية، وذلك كجزء من الإطار الأوسع للحوار بشأن التعليم للجميع. وسيتعين على ممثلي الدول والمجتمع المدني تجديد اهتمامهم بتعزيز محو الأمية والقيام بدور حاسم كشركاء حقيقيين في هذه العملية.

١٥- وعلى المستوى الدولي، ستتولى اليونسكو توجيه تنسيق أنشطة العقد وفقاً لقرار الأمم المتحدة الذي يقترح الإعلان عن العقد، وضمن الإطار التنسيقي لعمليات التعليم للجميع. وستعتمد جهود التنسيق هذه على الشراكات فيما بين:

(أ) اليونسكو ومعاهدها، كمعهد اليونسكو للتربية (يوتر) (التعليم مدى الحياة)، ومعهد اليونسكو للإحصاء (الرصد)، ومكتب التربية الدولي لليونسكو (متد) (مضامين المناهج الدراسية)، ومعهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية (مدخط) (التدريب)، واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بامت) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها من الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والبنك الدولي؛ والمنظمات والشبكات والآليات الإقليمية، والبنوك الإقليمية للتنمية. وستركز المنظمات الإقليمية والدولية على الاضطلاع بأنشطة مشتركة وتعاونية من أجل بناء القدرات على الصعيد الوطني بغية تحقيق النتائج المتوقعة من العقد.

(ب) وسيتم على المستويين الإقليمي والدولي، تعزيز التعاون عن طريق دعم الحوار ضمن إطار البنى المعنية بالتعليم للجميع (كفريق العمل بشأن التعليم للجميع) ومن خلال التفاعل الجاري بين المهنيين في مختلف الوكالات. وينبغي أن تقوم كل وكالة بتعيين موظف لديها يكون بمثابة "نقطة الوصل" بغية تأمين التنسيق المتجانس لجهود مساندة محو الأمية.

النتائج المتوقعة

١٦- ينتظر أن يُسفر العقد بفضل الجهود المنسقة للمجتمع الدولي عن تحقيق النتائج السبع التالية:

(أ) **توافر المعارف الأساسية**: امتلاك فهم أوضح لبنية الأمية بأنواعها، بالاستناد إلى تقييم "التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠"، ومن خلال معالجة قضايا لم تعالج على النحو الملائم حتى الآن، مثل مسألة القيود التي تعيق تعليم النساء في سياقات معينة، والنسبة المئوية للأميين في العالم الذين ينتمون إلى أقليات لغوية، والنسبة المئوية للشباب الذين تلقوا تعليماً مدرسياً جزئياً ويندرجون لاحقاً في عداد الأميين الكبار، والنهوج الكفيلة بتأمين حلقات الوصل بين

التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، والتي من شأنها بوجه أعم أن تعالج عدم التوازن في تخصيص الموارد لهذين القطاعين.

(ب) **تطوير السياسات**: توافر إطار سليم لرسم السياسات، مع تقديم دعم إقليمي ودولي للمبادرات القطرية الرامية إلى رسم وتنمية هذه السياسات – بالاستناد إلى الحوار في إطار المحافل الوطنية للتعليم للجميع وعلى نحو يسفر عن وضع خطط وطنية لمحو الأمية للجميع كجزء من الخطط الوطنية لتأمين "التعليم للجميع".

(جـ) **التعبئة**: إعطاء الأولوية بوضوح على الصعيد القطري للفئات الخاصة من السكان الذين يحتاجون إلى جهود خاصة من أجلهم في مجال محو الأمية، لكي يؤدي ذلك إلى القيام بأنشطة تستهدف الفئات المحددة. وسيجري هذا الأمر على نحو تشترك فيه الحكومة والمجتمع المدني وسائر الأطراف الفاعلة معاً؛ وسيعني على الصعيد المحلي قيام صلات أقوى بين المدرسة والمجتمع المحلي والجهود الرامية إلى تعميم التعلّم على صعيد هذا المجتمع ككل.

(د) **تطوير الاستراتيجيات**: زيادة القدرة على تصميم استراتيجيات تراعي السياقات الخاصة من خلال مراعاة التنوع بين مختلف أنحاء القطر الواحد. وستركز القرارات الخاصة بالاستراتيجيات، في المقام الأول، على الاحتياجات المحددة محلياً وستكون قائمة على التشاور الواسع النطاق.

(هـ) **تحسين النوعية**: ستشكل النوعية عنصراً حاسماً لاستدامة عمليات محو الأمية في المجتمعات المحلية. فلا يكفي الإكثار من فرص التعلّم بدون أن يقترن ذلك بالاهتمام بنوعية ما يقدّم للدارسين وبنوعية المواد المتاحة في البيئة المحلية. وبالتالي، فإن تحسين تدريب معلمي المدارس ومعلمي الكبار وزيادته سيكونان من الأمور الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بالنهوج التربوية التجديدية كنهوج التعليم المتعدد اللغات والتي تشمل تعليم اللغة الأصلية، وبمنهجيات التعلّم التفاعلي، واستخدام المعارف والثقافة المحلية والترويج لها في المواد التعليمية وفي عملية التعليم/التعلّم، وتوثيق الروابط بين المدرسة والمجتمع المحلي بغية تدعيم عمليات التعلّم مدى الحياة.

(و) **التأثير باتجاه التخفيف من وطأة الفقر**: إيجاد ظروف تكفل دوام البيئات التي تسود فيها القرائية، بغية تعزيز الاستخدام الوظيفي لمهارات القرائية. وسيؤدي اتباع أساليب لمحو الأمية تحترم الخصائص الثقافية واللغوية إلى ربط ممارسات ومواد محو هذه الأمية بالمهارات الحياتية، بما يمكّن الأفراد والمجتمعات المحلية من كسر دورة الفقر والعمل على تحقيق الأهداف الكبرى للتنمية الاجتماعية.

(ز) **استخدام تكنولوجيات المعلومات**: ضمان الاستخدام السليم والفعال للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات في اتجاهين:

(١) إقامة منتديات افتراضية وأفرقة نقاش على الصعيد الدولي والإقليمي والقطري بغية تبادل الممارسات الجيدة وتشاطر المعلومات بشأن الاستراتيجيات والمشكلات وأوجه التقدم.

(٢) أما على مستوى الدارسين، فإن من المُلح أن يجري استحداث وتطبيق آليات جديدة لإتاحة التعليم على نحو يكفل الوصول إلى الفئات والمجتمعات المحلية المهمشة والفقيرة. فينبغي النظر إلى تكنولوجيات المعلومات بوصفها أداة للتعلّم تدعم البيئة الاجتماعية والثقافية ولا تهددها وعنصراً يسهم في تدعيم محو الأمية وتعزيز الصلاحيات.

المبادرات الموصى بها

١٧- لقد صممت المجموعة التالية من الأنشطة لكي تؤدي إلى تحقيق النتائج المذكورة أعلاه. وهي أنشطة محددة زمنياً (انظر الإطار الزمني الممكن الوارد أدناه) وتمتد مراحلها على مدى العقد كله:

(أ) **بناء القدرات من أجل إتاحة المعارف الأساسية:** سيجري تعزيز القدرات الوطنية في مجال البحوث من خلال حلقات عمل إقليمية وقطرية تركّز على الأولويات المحلية وتعتمد أساساً على المنهجية والتحليل. وستستخدم البيانات والتحليلات الناتجة لتحديد الفئات المستهدفة، وتحديد مدى توافر الموارد ومدى الاحتياجات إليها، وستستغل كأداة للتخطيط.

(ب) **تنظيم منتديات عن السياسات:** سيتم وضع سياسات وخطط وطنية لمحو الأمية للجميع في سياق التخطيط الشامل لتحقيق التعليم للجميع، بغية تكوين أنماط مشتركة للفهم وتعزيز المسؤولية المشتركة عن العمل وتأكيد الالتزام الجماعي بتنفيذ السياسات والخطط المتفق عليها، وذلك باستخدام المنتديات والاجتماعات الوطنية والإقليمية الخاصة بالتعليم للجميع.

(جـ) **مشاورات مهنية تمهيدية:** بغية تعبئة كل الأطراف الفاعلة والطاقات المتاحة، سوف تجري هذه المشاورات على الصعيد القطري والمحلي في مطلع العقد. وستتركّز المناقشات على الرؤية الخاصة باستخدام الأساليب المناسبة لمحو الأمية في بيئة تسود فيها القرائية، وعلى ما يمكن لكل شريك أن يسهم به في عملية تحويل هذه الرؤية إلى واقع مادي في سياقات معينة. وسيشمل ذلك القيام بعرض واضح للطرائق القابلة للتطبيق وإجراء حصر واقعي للموارد المتاحة.

(د) **التنفيذ الاستراتيجي والتعاون:** لن يتحقق تقدم في محو الأمية ما لم توضع خطط استراتيجية محددة للوصول إلى الذين يصعب الوصول إليهم. فباستخدام البحوث الأساسية وبالاستناد إلى السياسات والخطط الوطنية، سوف يتطلب التنفيذ قيام حوار مكثف مع بقية الأطراف المعنية بمحو الأمية، مثل الذين يتعاملون مع الجوانب الثقافية للتعلّم والتنمية، ومع قضايا اللغة في مجال محو الأمية، ومع دور التعلّم في التنمية التشاركية ومع وسائل الإعلام (الإذاعة والتلفزيون والصحافة المطبوعة وانترنيت).

(هـ) **بناء القدرات من أجل تأمين الجودة**: ستؤدي حلقات العمل الإقليمية لتصميم برامج تدريبية جيدة إلى تزويد وحفز المدربين الوطنيين في مجال القرائية لكي يستخدموا نهوجاً تمكّن المجتمعات المحلية والمؤسسات (التقليدية والحديثة/المعترف بها رسمياً) من خلق بيئة مستديمة للقرائية، تقوم على ترسيخ المعارف المحلية وعلى تأكيد التعبير الثقافي المبني على الثقة بالنفس.

(و) **المعلومات والتبادل**: ثمة مناطق وبلدان شتى توجد فيها فروق كبيرة بين فعالية الجهود التي تبذل لمحو الأمية ومستوى تطور البيئات التي تسود فيها القرائية. وسيؤدي تشاطر المعارف، وإقامة الشبكات، والربط فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الشمال إلى تمكين المربين والمدربين من تصور طرق متباينة جذرياً للنهوض بمحو الأمية. وستسعى اليونسكو إلى الحصول على أموال لإقامة مبادلات استراتيجية مع استخدام المنتدى الافتراضي (انظر أدناه) وتنفيذ مشروعات رائدة أخرى من أجل تشاطر المعارف بشأن الممارسات الجيدة.

(ز) **استخدام تكنولوجيات المعلومات**:

(١) ستنشئ اليونسكو قاعدة بيانات ومنتدى افتراضياً متصلاً بها عن الاحتياجات في مجال محو الأمية (مع ربط ذلك بقواعد البيانات الخاصة بمعهد اليونسكو للإحصاء)، وعن الممارسات والمشكلات الخاصة بمحو الأمية، بما من شأنه أن يتيح النقاش التفاعلي بشأن الموضوعات المتعلقة بمحو الأمية.

(٢) وستدرس المنظمة إمكانية إقامة برنامج للبحث والتجريب مدته خمسة أعوام، وذلك بالتعاون مع شركاء آخرين بغية وضع مفهوم واستراتيجيات واضحة بشأن استخدام تكنولوجيات المعلومات كأداة للتعلّم يستخدمها الدارسون في إطار محو الأمية وحديثو العهد بالقرائية، في سياق الإبداع والتعبير الذاتي على الصعيد المحلي، وليس كمجرد وسيلة للانتفاع بمواد أجنبية الأصل على شبكة انترنيت.

(ح) **الاحتفالات**. كسمة مميزة من سمات العقد، ستقام احتفالات منتظمة حول موضوع معيّن يركّز في كل عام على اليوم الدولي لمحو الأمية. وستكون هذه الاحتفالات وسيلة للتعبير عن الحماس واستثارته لصالح التعلّم والقرائية لدى الدارسين والمعاونين وكافة الأطراف المشتركة. وعليه، فإن الاحتفال على المستوى الوطني وعلى مستوى المجتمع المحلي يتسم بأهمية بالغة إذ أنه يمثل المرآة التي تعكس بأوضح ما يمكن مدى التقدم المحرز. بيد أن هذه الاحتفالات لن تخفي الاحتياجات الكبيرة ولا الحاجة إلى تحليل نقدي منتظم لعملية محو الأمية ومسيرتها. إلا أنها ستتيح مع ذلك الفرصة للاحتفاء على كل مستوى بما يتحقق من تقدم ملموس في السياق المحلي ولتوليد المزيد من الطاقة على العمل للسنة التالية.

وسيكون لليونسكو دور خاص في تسليط الضوء كل سنة على جانب معيّن من جوانب العمل من أجل محو الأمية ليكون موضوعاً للاحتفال، ومن ذلك مثلا المساواة بين الجنسين، والتنوع، والمعاونين والمعلمين، والتأليف الإبداعي، وغير ذلك (انظر الملحق ٢). ومن بين كل المبادرات الأخرى، سوف تعنى

هذه المبادرة النهوض بتغطية إعلامية واسعة النطاق لأوضاع محلية، تدعمها مجموعات مواد صحفية ومواد موضوعية أساسية. وسيهدف هذا النشاط الدولي إلى إبراز وتشجيع الإنجازات الوطنية. وسيجري تشجيع المناطق والبلدان على تناول موضوع الاحتفال كل بطريقته الخاصة وتبعاً لأغراضه المحلية.

الجدول الزمني المحتمل

١٨- من المقترح أن يبدأ العقد عام ٢٠٠٢. وسيشكل كل يوم دولي لمحو الأمية مَعْلما في هذا السبيل يتيح الفرصة للتقييم والنقد والاحتفال بما يحرز من تقدم أثناء العقد. وستجري التظاهرة الختامية يوم ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ في أواخر السنة العاشرة.

١٩- وتقترح خطة العمل أحداثاً وأنشطة ملموسة ومحددة زمنياً تجري على امتداد العقد. ويتضمن المخطط الوارد في الملحق ٢ عرضاً للتوزيع المحتمل للأحداث على مدى السنوات العشر.

الرصد والتقييم

٢٠- سيتيح الرصد والتقييم، أثناء العقد وفي نهايته، قياس التقدم المحرز في العالم نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للقضاء على الأمية، والقيام في هذا السياق بدراسة المؤشرات المتعلقة بتحقيق التكافؤ بين الجنسين، وضمان الحق في التعليم وتأمين التنمية المستديمة، وتحسين ظروف الحياة للفقراء والمهمشين. وتحقيقاً لهذا الغرض، ستتركّز عمليات الرصد والتقييم، من خلال قياسات دورية، على الجوانب الثلاثة التالية لمحو الأمية:

(أ) التطورات فيما يخص الأعداد المطلقة والنسب المئوية للمتعلمين من السكان؛

(ب) إسهام كل من التعليم النظامي والتعليم غير النظامي في تحقيق أهداف محو الأمية؛

(جـ) تأثير محو الأمية على نوعية حياة الناس.

وسوف تتطلب هذه المؤشرات اعتماد طرائق مختلفة ومساهمة من مختلف الشركاء:

٢١- سيضطلع معهد اليونسكو للإحصاء، من خلال مرصده للتعليم للجميع، بدور خاص في وضع مؤشرات كمية سليمة، لا سيما لربط نتائج وإنجازات محو الأمية مع القطاعات الأخرى، مثل التقدم بشأن مؤشرات الصحة، ودرّ الدخل، والمشاركة السياسية، والتعبير الذاتي الثقافي. وسوف تكون البيانات عن محو الأمية متاحة أكثر فأكثر كجزء من عملية رصد "التعليم للجميع"، وسيجري تسجيل هذه البيانات ومتابعتها طوال مدة العقد.

٢٢- أما تحسين المؤشرات الخاصة بالتأثير فستقتضي نهوجاً نوعية وإثنوغرافية. ولهذه الغاية، ينبغي لمعهد اليونسكو للإحصاء أن ينشئ برنامجاً تعاونياً مع مجموعة من الوكالات الأخرى والشركاء، مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجامعات ومعاهد البحوث. وينبغي أن تركّز هذه الشراكات على تكوين توافق في الآراء بشأن المؤشرات التي يجب وضعها وكيفية جمع البيانات طوال العقد للوصول إلى تقييم طولي لقيمة محو الأمية. وسيجري توثيق معمق لتجارب محو الأمية من خلال مجموعة واسعة ومتنوعة من دراسات الحالات والتحليلات على المستوى القطري والمقارنات بين المناطق.

٢٣- وسيجري تقييم العقد في حدّ ذاته من حيث التنظيم والعمليات والتعاون، وذلك في منتصف العقد ثم في نهايته. وفضلا عن ذلك، سيتولى فريق العمل المعني بالتعليم للجميع دراسة سير الأنشطة سنوياً واقتراح التصحيحات اللازمة على المسار عند الاقتضاء.

٢٤- وفي نهاية العقد يفترض أن يكون قد تحقق تقدم ملموس باتجاه هدف عام ٢٠١٥ المتمثل في خفض نسبة الأميين من الكبار إلى النصف. وبإسقاط مباشر، يفترض أن نكون قد قطعنا عندئذ ثلاثة أرباع الطريق، سواء فيما يخص عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس أو عدد الكبار الذين محيت أميتهم. وينبغي أن يكون التكافؤ بين الجنسين في القيد بالمدارس الابتدائية قد تحقق تماماً عام ٢٠٠٥ طبقا لإطار عمل داكار. وفوق كل شيء، ينبغي أن يكون العقد قد أثّر إيجابياً على نوعية حياة الفقراء والمهمشين، بتمكين أعداد كبيرة منهم من التحرر من طوق الفقر والحرمان. ولكن كيف يمكننا عندئذ متابعة العقد؟

متابعة العقد

٢٥- يعتمد الأمر هنا إلى حد بعيد على مدى الإفلاح في تحقيق هذه الأهداف الطموحة. وحتى إذا سلمنا بتحقيقها، فستظل هناك حاجة لبذل جهود ضخمة في هذا المجال. وإلى أي حدّ يكون العقد قد جعلنا أقدر من ذي قبل على الاستمرار في مواجهة التحدي؟ ينبغي أن تعزز جهود محو الأمية بحلول عام ٢٠١٢ من خلال ما يلي:

(أ) تحليل أكثر وضوحاً ودقة للتحدي ذاته؛

(ب) مزيد من الالتزام الجماعي والإرادة السياسية والنتائج، وسياسات وخطط وطنية أقوى وأكثر تحديداً (وقدرات أكبر في مجال التخطيط)؛

(جـ) مزيد من التركيز على نوعية البرامج التعليمية (من حيث المعلمين، والمواد، وما إلى ذلك)؛

(د) وضع برنامج شامل لتعزيز التعليم غير النظامي باعتباره إحدى الدعائم التي ترتكز عليها جهود محو الأمية؛

(هـ) التوسع في دمج تكنولوجيات المعلومات في استراتيجيات التعلّم واعتمادها كآليات لتوفير التعليم.

٢٦- بالنظر إلى التحدث الباقي أمامنا، فإنه يتعين أن تظل روح العقد سائدة وزخمه متواصلاً. ويجب ضمان استدامة المنجزات، وإدراج الالتزامات الجديدة في صلب البرامج والميزانيات العادية. وينبغي أن تظل القدرة المتزايدة والإرادة السياسية مصدراً للإلهام وحافزاً لبذل المزيد من الجهود في المستقبل. وإن بنى "التعليم للجميع" على المستوى الوطني، وفريق العمل المعني بالتعليم للجميع على المستوى الدولي، والبرامج القطاعية لليونسكو المركزة على أهداف "التعليم للجميع"، ستوفر كلها إطاراً مستمراً للعمل معززاً بنتائج العقد.

٢٧- ولن يكون العقد فعالاً إلا إذا تمخض عن تحصيل اكتساب القرائية واستخدامها بصورة معززة ومستديمة في آلاف من المجتمعات المحلية في شتى أنحاء العالم. وبذلك سيتجلي تأثيره المستمر من خلال وجود مجتمعات محلية تعززت قدراتها وأصبحت تنتفع بما اكتسبت من تعلم وتحتفل به وتنقله إلى الجيل اللاحق.

٢٨- وبناء على ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في النظر في القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - **إذ يذكّر** بالقرار ١٥٩م ت/٧,١,٣،

٢ - **وقد درس** الوثيقة ١٦١م ت/٧،

٣ - **وإذ يذكّر أيضا** بالالتزامات المعلنة في المنتدى العالمي للتربية، داكار، أبريل/نيسان ٢٠٠٠،

٤ - **ويقر** بالمكان المركزي لمحو الأمية بالنسبة للتعليم الأساسي، بما في ذلك التعليم النظامي وغير النظامي والتعلّم مدى الحياة والتنمية الاجتماعية،

٥ - **يعترف** بالحاجة الماسة لإعادة التركيز على الصعيد العالمي وبصورة منسقة على محو الأمية باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر "التعليم للجميع"؛

٦ - **ويدعو** الدول الأعضاء إلى إيلاء عناية خاصة وتأييد للبند الخاص بعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، الذي سيدرج في جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

٧ - **ويأذن** للمدير العام بأن يعرض مشروع خطة العمل المقترحة لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، مع مراعاة تعليقات وملاحظات المجلس التنفيذي في دورته الحادية والستين بعد المائة، على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والخمسين، وذلك عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الملحق ١

الالتزامات والحقائق: التزامات داكار والاتجاهات حسب إسقاطات اليونسكو

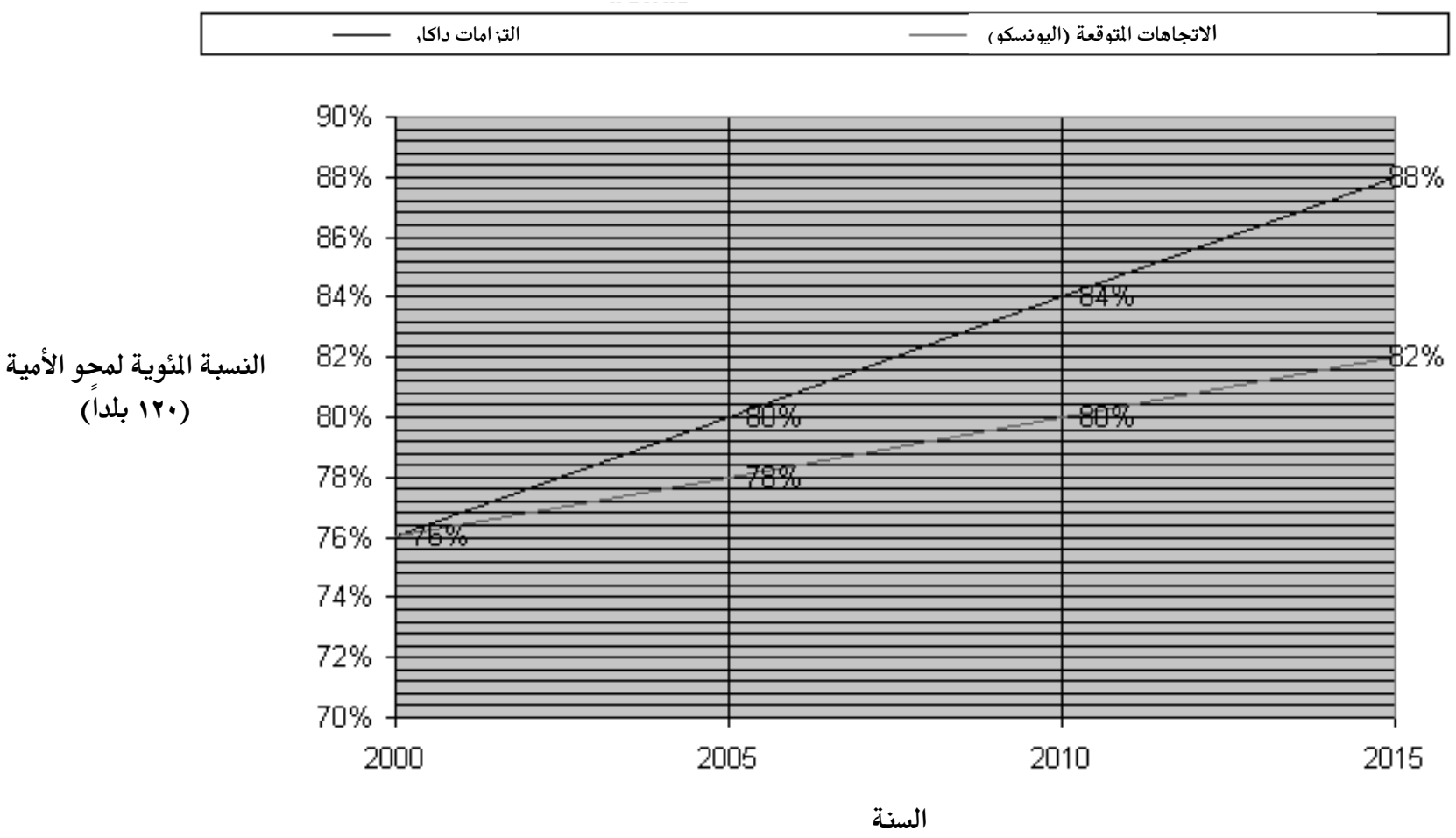

الملحق ٢

خطة زمنية مقترحة لأنشطة العقد وأحداثه

البداية									النهاية
سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢	٢٠٠٢–٢٠٠٣	٢٠٠٣–٢٠٠٤	٢٠٠٤–٢٠٠٥	٢٠٠٥–٢٠٠٦	٢٠٠٦–٢٠٠٧	٢٠٠٧–٢٠٠٨	٢٠٠٨–٢٠٠٩	٢٠٠٩–٢٠١٠	٢٠١٠–٢٠١١	٢٠١١–٢٠١٢
	السنة ١	**السنة ٢**	**السنة ٣**	**السنة ٤**	**السنة ٥**	**السنة ٦**	**السنة ٧**	**السنة ٨**	**السنة ٩**	**السنة ١٠**
الأهداف الإنمائية				**أهداف المساواة بين الجنسين في التعليم**	اقتراح عقد مؤتمر دولي عن المساواة بين الجنسين في التعليم					
١ – البحوث الأساسية	**حلقات عمل من أجل البحوث**									
٢ – المنتديات بشأن السياسة العامة	**منتديات وطنية**	**منتديات وطنية**	**منتديات وطنية**	**منتديات وطنية**	**منتديات وطنية**	**منتديات وطنية**	**منتديات وطنية**	**منتديات وطنية**	**منتديات وطنية**	**منتديات وطنية**
		منتديات إقليمية		**منتدى إقليمي**		**منتدى إقليمي**		**منتدى إقليمي**		**منتدى إقليمي**
٣ – تنظيم المشاورات التمهيدية القطرية والمحلية	**مشاورات**	**مشاورات**	**مشاورات**		**مشاورات**		**مشاورات**		**مشاورات**	
٤ – التنفيذ والتعاون الاستراتيجيين	**التعاون والحوار المستديمان**									
٥ – حلقات عمل إقليمية للتدريب على تصميم البرامج		**حلقات عمل**		**حلقات عمل**			**حلقات عمل**			**حلقات عمل**
٦ – المعلومات والمبادلات	**المبادلات الاستراتيجية المستديمة**									
٧ – استخدام تكنولوجيا المعلومات (أ)		**إنشاء قاعدة بيانات**								
			منتدى افتراضي مستديم							
(ب)				**برنامج خماسي للبحوث والتجريب**						
أنشطة اليوم الدولي لمحو الأمية	٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ التكافؤ بين الجنسين	٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ التنوع	٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ محو الأمية الإبداعي	٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ المعلمون والمعاونون	٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ احتفال منتصف العقد	٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ النوعية	٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ المشاركة	٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ محو الأمية من أجل التثقيف الصحي	٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١١ المواد والمطبوعات	٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ الاحتفال

ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

161 EX/7 Corr.
١٦١م ت/٧ تصويب
باريس، ٢٠٠١/٤/١٠
الأصل: انجليزي

الدورة الحادية والستون بعد المائة

البند ٣,٢,١ من جدول الأعمال المؤقت

مشروع اقتراح وخطة عمل لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية

تصويب

ينبغي تعديل الفقرة ٢٤ ليجري نصها كالآتي:

٢٤- وفي نهاية العقد يفترض أن يكون قد تحقق تقدم ملموس باتجاه هدف عام ٢٠١٥ المتمثل في تحسين مستويات محو أمية الكبار بنسبة ٥٠ في المائة. وبإسقاط مباشر، يفترض أن نكون قد قطعنا عندئذ ثلاثة أرباع الطريق، سواء فيما يخص عدد الأطفال في السن المدرسية أو عدد الشباب والكبار الذين محيت أميتهم. وينبغي أن يكون التكافؤ بين الجنسين في القيد بالمدارس الابتدائية قد تحقق تماماً في عام ٢٠٠٥ طبقاً لإطار عمل داكار. وفوق كل شيء، ينبغي أن يكون العقد قد أثّر إيجابياً على نوعية حياة الفقراء والمهمشين، بتمكين أعداد كبيرة منهم من التحرر من طوق الفقر والحرمان. ولكن كيف يمكننا عندئذ متابعة العقد؟